الحماية الجزائية لحرمة الحياة الخاصة في ظل التطور الرقمي في الشريعة والنظام السعودي

إعداد

د:حنان بنت عيسى بن علي الحازمي

أستاذ الفقه المشارك- قسم الدراسات الإسلامية

الكلية الجامعية بمحافظة القنفذة

جامعة أم القرى بمكة المكرمة

heahazmi@uqu.edu.sa

الحماية الجزائية لحرمة الحياة الخاصة في ظل التطور الرقمي في الشريعة والنظام السعودي

حنان بنت عيسى بن علي الحازمي
قسم الدراسات الإسلامية " الفقه " ، الكلية الجامعية ، محافظة القنفذة ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية .
البريد الإلكتروني : heahazmi@uqu.edu.sa

ملخص :

يتناول هذا البحث الحماية الجزائية لحرمة الحياة الخاصة في المملكة العربية السعودية في ظل التطور الرقمي، وقد جاء في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة. أما المقدمة: فقد ذكرت فيها مشكلة البحث، وأهميته، والتساؤلات التي يجيب عنها البحث، ومنهج البحث، وخطته.

وجاء المبحث الأول بعنوان: مفهوم حرمة الحياة الخاصة في الفقه الإسلامي في ظل التطور الرقمي، وتناول المبحث الثاني الحماية الجزائية المقررة على انتهاك حرمة الحياة الخاصة بواسطة التطور الرقمي. وأما الخاتمة: فقد اشتملت على أهم النتائج، ومنها: أن النظام السعودي أرسى دعائم الحفاظ على حرمة الحياة الخاصة بناء على ما جاء في الشريعة الإسلامية، وحاول النظام السعودي التوفيق بين حرمة الحياة الخاصة وما تتطلبه المصلحة من الدخول لها وفق ضوابط معينة وفي حدود ضيقة، نص عليها صراحة، ولم يتركها للظروف أو لهوى من يقومون بالتطبيق، مما يعني حرصه على مصلحة الأشخاص، ومراعاة خصوصياتهم وراحتهم.

ومن التوصيات التي يوصي بها البحث: ضرورة وجود رقابة أكثر صرامة على الوسائل الرقمية الحديثة، حيث إنه بالرغم من القوانين المختلفة التي تواجه تلك المشكلة إلا أنه لوحظ وجود جرائم فيها انتهاك لحرمة الحياة الخاصة، وتشكيل لجان تكنولوجية متخصصة دائمة لمراقبة مستجدات العصر من الوسائل الرقمية الحديثة، وتكثيف الندوات والمؤتمرات العلمية لنشر التوعية من مخاطر وتأثير الوسائل الرقمية الخطير على حرمة الحياة الخاصة.

الكلمات المفتاحية: الحماية الجزائية، الحياة الخاصة، التطور الرقمي، الشريعة، النظام السعودي.

Penal protection for the sanctity of private life in light of digital development
In Sharia and the Saudi system

Hanan bint Issa bin Ali Al-Hazmi
Department of Islamic Studies" Jurisprudence " , University College in Al-Qunfudhah Governorate Umm Al-Qura, University in Makkah Al-Mukarramah, Kingdom of Saudi Arabia.
E-mail:heahazmi@uqu.edu

Abstract:

This research deals with the penal protection of the sanctity of private life in the Kingdom of Saudi Arabia in light of digital development, and it came in an introduction, two chapters, and a conclusion. As for the introduction: it mentioned the research problem, its importance, the questions that the research answers, the research method, and its plan.

The first topic was entitled: The concept of the sanctity of private life in Islamic jurisprudence in light of digital development, and the second topic dealt with the penal protection established for violating the sanctity of private life through digital development. As for the conclusion: it included the most important results, including: that the Saudi regime laid the foundations for preserving the sanctity of private life based on what was stated in Islamic Sharia. He stated it explicitly, and did not leave it to the circumstances or the whims of those who implement the application, which means his concern for the interests of people, and taking into account their privacy and comfort.

Among the recommendations recommended by the research: the need for a more strict control over modern digital means, as despite the various laws that face this problem, it was noticed that there are crimes that violate the sanctity of private life, and the formation of permanent specialized technological committees to monitor the

developments of the era of modern digital means And intensifying scientific seminars and conferences to spread awareness of the dangers and the dangerous impact of digital means on the sanctity of private life.

Keywords: Criminal Protection, Private Life, Digital development , Sharia , The Saudi System.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي جعل الكتاب نبراسًا وهديًا لنظام حياتنا، فلم يترك صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، ولم يدع خيرًا إلا ودلنا عليه، ولا شرًا إلا حذرنا منه، والصلاة والسلام على معلم الناس الخير، ومرشدهم وهاديهم إلى الطريق القويم، الذي ما دل على خير إلا وفعله، ولا أمر بترك شر إلا وتركه، صلاة وسلاما عليه وعلى آله وآل بيته الطيبين الطاهرين وسلم تسليمًا كثيرا، وبعد:

فالشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان، فما يستجد من شيء في أي عصر إلا ويجد له في الشريعة مرجعًا، يعلم منه الناس الحلال والحرام، من هنا جاء تناول النظام السعودي لحرمة الحياة الخاصة، وحمايتها من الوسائل الرقمية الحديثة مستمدًا من أحكام الشريعة الغراء.

فلا يخفى على أحد ما لتلك الوسائل الحديثة من تأثير كبير على حياتنا، وعلى أسرتنا، ونظامنا العائلي، وأعرافنا وتقاليدنا المتفقة مع الشريعة الإسلامية، هذا التأثير يوجب التصدي دائمًا لكل تيار تكنولوجي معاصر، ودراسته وتنقيحه، حتى نأخذ النافع منه ونترك الضار، نستفيد من الثمين منها ونتجاوز عن الغث، حتى نواكب التطورات العلمية الحديثة بما يحفظ علينا قيمنا ومبادئنا.

ولقد تناولت في هذا البحث كيف وضع المشرع السعودي نظامًا حمائيًا، لحرمة الحياة الخاصة في ظل التطور الرقمي الحديث، فالأمر لم يعد قاصرًا على الراديو أو التلفاز ولكن تعدى ذلك بوسائل متطورة جدا، تجعل من الأفراد القدرة على التحكم في تلك الوسائل، وأثبت في البحث مدى ملائمة القانون السعودي المعني بتلك المسألة للشريعة الإسلامية، مما يجعله نظامًا فريدًا، يجعل من الأشخاص رقابة داخلية فعالة، لأن مخالفة القوانين هي مخالفة ومعصية لله تعالى، وكيف تنوع التناول السعودي لوسائل التكنولوجيا الحديثة تبعا لتنوعها وتعددها، ليسد عليها منافذ الشر التي تأتي من خلالها.

أولًا: مشكلة البحث:

الوسائل الرقمية الحديثة كثيرة ومتنوعة، بحيث لا يكاد يخلو يوم من جديد في هذا المجال، وأصبح مواكبة ذلك التطور أمرا يصل إلى فرض الكفاية، والواجب على أفراد الأمة.

كما أن انتشار وتنوع تلك الوسائل جعل من الضروري إجراء المزيد من البحث والتنقيب وراء كل جديد، ومعرفة الحيل التي يريدها المغرضون لإفساد حياتنا، وضياع وتفكك أسرنا، حتى رأينا الكثير من الجرائم المستحدثة التي كان بطلها تلك الوسائل الرقمية، من انتشار الألعاب التي تؤدي إلى الانتحار في غالب الأحيان، أو هدم العقيدة وغيره من المشكلات المصاحبة لتلك الوسائل.

ثانيًا: أهمية البحث:

حرمة الحياة الخاصة من الحقوق الأساسية للإنسان في الحياة، وأي تعدي عليها هو تعد على أرقى مخلوقات الله وعلى كرامته التي كفلها الشرع الحنيف، ووجود الوسائل الرقمية الحديثة بهذه الغزارة والتنوع والحيل الكثيرة، له تأثير كبير على حياتنا وقيمنا وأعرافنا، كما أن النظام السعودي جعل من تلك الحماية والتصدي لتلك الوسائل شغله الشاغل، فكان من الضروري تكملة ما نقص، ومحاولة وضع الأيدي على مواطن الخلل، وترك الأمر للقائمين عليه بعد تبصرتهم ومساعدتهم في تلك الجهود المضنية.

ثالثًا: منهج البحث:

اتبعت المنهج الاستقرائي لتتبع أصول المسألة وجذورها في الفقه الإسلامي وأقوال الفقهاء فيها، ثم تناولت النظام الجزائي السعودي، وكيف عالج تلك المسألة بشكل جيد.

كما اتبعت المنهج التحليلي المقارن، لإيراد المقارنة بين النظام الجزائي السعودي والفقه الإسلامي وإثبات مدى الاتساق بين الاثنين، بصورة عصرية ومواكبة للمستجدات الحديثة.

رابعًا: تساؤلات الدراسة:

يجيب البحث على عدة تساؤلات مهمة منها:

١)هل ثبت بالفعل تأثير الوسائل الرقمية بصورة مفزعة على حرمة الحياة الخاصة؟

٢)هل تصدى القانون السعودي للوسائل الرقمية الحديثة بشكل فعال؟

٣)هل سياسات احترام حرمة الحياة الخاصة على الوسائل الرقمية الحديثة مطبقة فعليا؟

٤)ما الأخطار المهددة لحياتنا الخاصة بوجه عام وخصوصية البيانات والمعلومات على الوسائل الرقمية الحديث؟

خامسًا: أدوات الدراسة

ارتدت في سبيل إعداد هذا البحث المكتبات العلمية المختلفة، واطلعت على جل الكتب والأبحاث ذات الصلة بالموضوع، كما استعنت بوسائل التكنولوجيا من الإنترنت والحاسب الآلي، للبحث والتنقيب عن كل جديد في موضوع البحث.

سادسًا: خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

أما المقدمة: فقد ذكرت فيها مشكلة البحث، وأهميته، والتساؤلات التي يجيب عنها البحث، ومنهج البحث، وخطته.

المبحث الأول: مفهوم حرمة الحياة الخاصة في الفقه الإسلامي في ظل التطور الرقمي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم حرمة الحياة الخاصة في الفقه الإسلامي، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تعريف الحياة الخاصة في الفقه الإسلامي.

الفرع الثاني: صور الحياة الخاصة في الفقه الإسلامي.

الفرع الثالث: مفهوم الحياة الخاصة في القانون السعودي.

المطلب الثاني: أشكال التطور الرقمي وأثرها على حرمة الحياة الخاصة، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: أشكال التطور الرقمي.

الفرع الثاني: أثر أشكال التطور الرقمي على حرمة الحياة الخاصة.

الفرع الثالث: تعامل القانون الجزائي السعودي مع أثر التطور الرقمي على الحياة الخاصة.

المبحث الثاني: الحماية الجزائية المقررة على انتهاك حرمة الحياة الخاصة بواسطة التطور الرقمي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحماية الجزائية المقررة في الفقه الإسلامي لانتهاك حرمة الحياة الخاصة عن طريق التطور الرقمي، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: العقوبات الدنيوية لانتهاك حرمة الحياة الخاصة في ظل التطور الرقمي.

الفرع الثاني: العقوبات الأخروية لجرائم انتهاك حرمة الحياة الخاصة عبر الوسائل الرقمية الحديثة.

الفرع الثالث: القيود الشرعية الواردة على حرمة الحياة الخاصة في الفقه الإسلامي.

المطلب الثاني: الحماية الجزائية المقررة في القانون الجزائي السعودي لحماية حرمة الحياة الخاصة، وفيه فرعان:

الفرع الأول: الضمانات المقررة في القانون الجزائي السعودي لحماية حرمة الحياة الخاصة.

الفرع الثاني: القيود الواردة في القانون الجزائي السعودي على حرمة الحياة الخاصة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات. ثم ختمت البحث بفهرس بأهم المصادر والمراجع.

المبحث الأول

مفهوم حرمة الحياة الخاصة في الفقه الإسلامي في ظل التطور الرقمي

لقد أرست الشريعة الإسلامية مبدأ حرمة الحياة الخاصة للإنسان بصورها ومظاهرها كافة، يتضح هذا جليا من آيات القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة[١]، وعندما قررت الشريعة تلك الحرمة قررتها بصورة عامة، وتصدت لكل طرق الاعتداء عليها وانتهاكها، سواء بالطرق التقليدية أو الحديثة المتمثلة في التطور الرقمي، من وسائل التكنولوجيا الحديثة، التي جعلت صور انتهاك حرمة الحياة الخاصة سهلًا وميسورًا، وبطرق شيطانية تجعل من الصعب كشف الجاني أو مكانه.

وسأتناول هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى مطلبين، المطلب الأول: مفهوم حرمة الحياة الخاصة في الفقه الإسلامي، والمطلب الثاني: أشكال التطور الرقمي وأثرها على حرمة الحياة الخاصة.

المطلب الأول

مفهوم حرمة الحياة الخاصة في الفقه الإسلامي

سأقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، الفرع الأول: تعريف الحياة الخاصة في الفقه الإسلامي، والفرع الثاني: صور الحياة الخاصة في الفقه الإسلامي، والفرع الثالث: مفهوم الحياة الخاصة في القانون السعودي، على النحو الآتي:

الفرع الأول: تعريف الحياة الخاصة في الفقه الإسلامي

عندما نتعرض لمفهوم الحياة الخاصة في الفقه الإسلامي ينبغي التعرض لمعناه في اللغة وكيف تناولت معاجم اللغة هذا المفهوم، ثم نعرج على معناه عند الفقهاء:

أولًا: المعنى اللغوي لحرمة الحياة الخاصة:

بالبحث في كتب المعاجم اللغوية المتنوعة لم أجد تعريفًا لمصطلح الحياة الخاصة، ولكن من الممكن الوصول إلى تعريف له عن طريق البحث في معنى الخصوصية، الذي يظهر لنا على النحو الآتي:

الخصوصية في اللغة: تعني الخصوص، وهي من الفعل خصص، يقال خصه بالشيء يخصه، خصوص، وخصوصية، وتأتي هذه الأخيرة بالفتح والضم، والفتح أفصح. وتأخذ معنى الانفراد بالشيء دون غيره، ويتفرع منها الخاصة وهي خلاف

(١) ضمانات الحق في حرمة الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية- دراسة مقارنة بالديانات السماوية، د/ عقلي فضيلة، مجلة الصراط السنة الخامسة عشرة، العدد السابع والعشرون، شعبان ١٤٣٤هـ، يوليو ٢٠١٣م، ص١٢٧.

العامة، والخصوص خلاف العموم، ويقصد بالخاصة من خصه لنفسه، وخاصة الشيء هو ما يختص به دون غيره، واستخلصه لنفسه، أي استخصه[١].

ثانيًا: تعريف الحياة الخاصة عند الفقهاء:

لم يستخدم الفقهاء تعبير الخصوصية، وإنما أشاروا إليها وهم بصدد الكلام عن حقوق الإنسان، وحفظ آدميته، وتوفير الحياة الكريمة والمصونة له، ولقد اهتمت الشريعة الإسلامية بكفالة مكونات تلك الحياة الخاصة، وتقرير حمايتها شرعًا، فمثلا قررت حرمة المسكن في مواجهة أي أجنبي[٢] قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾ [٣].

كما حرص الإسلام على أن تكون رسائل الإنسان بعيدة كل البعد عن تطفل الآخرين، فقد روى ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال:" مَنِ اطلَعَ في كتابِ أخيهِ بغيرِ أمرِهِ ، فكأنَّما اطلَعَ فِي النارِ"[٤]. قال الإمام المناوي-رحمه الله- في شرحه لهذا الحديث "أي: أن ذلك يقربه منها ويدنيه من الإشراف عليها ليقع فيها فهو حرام شديد التحريم"[٥].

واعتبر الإسلام الحنيف التطلع إلى معايب المسلمين وتتبع عوراتهم، وإفشاء أسرارهم وسوء الظن بهم من أشد أنواع الأذى، لذلك حذر سبحانه وتعالى من التجسس واقتحام خصوصيات الناس والاطلاع على عوراتهم، قال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا**

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار،، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، باب (خلص)، ١٠٣٧/٣، لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، ط/ دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ، باب (الخاء المعجمة)، ٢٤/٧.

(٢) الجرائم الناشئة عن إساءة استعمال الهاتف المحمول ومدى المسئولية عنها، د/ عبد المنعم أحمد سلطان عيد، ط/ دار النهضة العربية-القاهرة، دون سنة النشر، ص٩٥.

(٣) سورة النور: الآية: رقم (٢٧).

(٤) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان- التاسع والثلاثون من شعب الإيمان- فصل فيما يقول العاطس في جواب التشميت- فصل في حفظ المسلم سر أخيه- حديث رقم (١١١٩١) ٥٢٠/٧، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت

الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، والسيوطي في جامع الأحاديث الصغير وزوائد والجامع الكبير، ط/ دار الفكر، ١٤١٤هـ ، ١٩٩٤م، حديث رقم(٢٠٢٩٤)، ٥٠٩/٤، قال صاحب التيسير بشرح الجامع الصغير: إسناده حسن.

(٥) فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، ط/ المكتبة التجارية الكبرى – مصر،الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ، ٦/ ٧١.

اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ﴾ (١).

قال الإمام الطبري-رحمه الله- في تفسيره لهذه الآية: "ولا يتتبع بعضكم عورة بعض، ولا يبحث عن سرائره، يبتغي بذلك الظهور على عيوبه، ولكن اقنعوا بما ظهر لكم من أمره، وبه فحمدوا أو ذموا، لا على ما لا تعلمونه من سرائره"(٢).

ومن هنا يظهر لنا جليا أن الله تعالى أوصى بحفظ الأمانات ومنها الأسرار والخصوصيات، ولا شك أن ذلك دلالة على احترام الحق في حرمة الحياة الخاصة، لأن نشر الخصوصيات، وإذاعة الأسرار يعد خيانة لهذه الأمة التي أمر الله تعالى بحفظها(٣) كما في قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾** (٤).

وهناك بعض الفقهاء المعاصرين من حاول وضع تعريف محدد لمفهوم الحياة الخاصة، فقال بعضهم بأنها"صيانة الحياة الشخصية والعائلية للإنسان بعيدا عن الانكشاف أو المفاجأة من الآخرين بغير رضاه"(٥).

ومن خلال ما تقدم: يتبين لنا أن مفهوم الحياة الخاصة من الأمور الشرعية التي حث عليها الإسلام وأمر أتباعه بالمحافظة عليها، قال تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾** (٦) مما يوضح أن الإسلام راعى عدم الانعزالية عن الآخرين، وفي نفس الوقت وضع حدودا وقيودا على الاختلاط بين الناس بما يحفظ قدسية وخصوصية حياة الأفراد، بنظام راقٍ ومهذب، وبهذا النظام البديع والرائع تحفظ الأسرار وتستر العورات، ويستقيم المجتمع، وتقل المشكلات، وتسود المحبة والوئام، وأيضا وضع لانتهاك ذلك جزاء وصفه الله تعالى كمن يأكل لحم أخيه ميتا، وتوعد المتتبعين لعورات الناس لإشاعة الفاحشة بالعذاب الأليم في الدنيا والآخرة قال تعالى: **﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آَمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا**

---

(١) سورة الحجرات، الآية: (١٢).
(٢) جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ٣٠٤/٢٢.
(٣) الجرائم الناشئة عن إساءة استعمال الهاتف المحمول ومدى المسئولية عنها، د/ عبد المنعم أحمد سلطان عيد، ص٩٩.
(٤) سورة الأنفال، الآية: (٢٧).
(٥) ضمانات حرمة الحياة الخاصة في الإسلام، د/حسني الجندي، ط/ دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص٤٦.
(٦) سورة الحجرات، الآية: (١٢).

﴿وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [1]، ومن الممكن وضع تعريف لحرمة الحياة الخاصة وهو"حق الإنسان في حفظ خصوصياته وأسراره ومراعاة ذلك من الآخرين بعدم الاطلاع عليها أو إفشاءها إلا بعد إذنه وعند الضرورة الملجئة".

الفرع الثاني: صور الحياة الخاصة في الفقه الإسلامي

إن حرمة الحياة الخاصة لا يمكن تحديدها تحديدا جامعا مانعا، لأنها ليست محل اتفاق الفقه والقضاء، فما يعد اليوم من هذه العناصر قد يصبح غدا خارجا عنها، ولكن تحدث الفقهاء عن أبرز صور تلك الحياة الخاصة والتي يمكن القياس عليها فيما يستجد من أمور وهي، حرمة المسكن، وحرمة المراسلات والمحادثات، وحرمة صورة الإنسان، على النحو الآتي:

أولًا: حرمة المسكن

تقضي حرمة المسكن بأنه لا يجوز لأي شخص أجنبي عن هذا المسكن الدخول أو البقاء فيه قبل استئذان صاحبه، والشعور منه بالترحاب به.

كل ذلك لحكمة معينة وهي كفالة حق صاحب المسكن في الانفراد بمسكنه الذي ينطوي على أسراره وخصوصياته الشخصية والعائلية، وأنه لا يعكر أحد عليه صفو حياته وخلوته فيه[2].

وحرمة المسكن مقررة بالقرآن الكريم قال ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [3].

قال الإمام الطاهر ابن عاشور-رحمه الله- في تفسيره لهذه الآية: "شرع الاستئذان لمن يزور أحدًا في بيته؛ لأن الناس اتخذوا البيوت للاستتار مما يؤذي الأبدان من حر وقر ومطر وقتام، ومما يؤذي العرض والنفس من انكشاف ما لا يحب الساكن اطلاع الناس عليه فإذا كان في بيته وجاءه أحد فهو لا يدخله حتى يصلح ما في بيته وليستر ما يحب أن يستره ثم يأذن له أو يخرج له فيكلمه من خارج الباب"[4].

---

(١) سورة النور، الآية: (١٩).

(٢) ضمانات حرمة الحياة الخاصة في الإسلام، د/ حسني الجندي، ص٥٠، الجرائم الناشئة عن إساءة استعمال الهاتف المحمول ومدى المسئولية عنها، د/ عبد المنعم أحمد سلطان عيد، ص٩٥.

(٣) سورة النور، الآية:(٢٧).

(٤) التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، ط/ الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤هـ،١٨/ ١٩٦.

ثانيًا: حرمة المراسلات والمحادثات:

كفلت الشريعة الإسلامية بنصوصها حماية شاملة لمحادثات الأشخاص ومراسلاتهم وأسرارهم، أما بالنسبة لحرمة المحادثات الشخصية فقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: «مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْم لَمْ يَرَهُ: كُلِّفَ أن يَعْقِدَ بين شعيرتين، ولَنْ يفعل، وَمَنِ استمع إلى حديث قوم -وهم له كارهون- صُبَّ في أُذنيه الآنُك[١] يوم القيامة، وَمَنْ صَوَّر صُورَة عُذِّبَ، وَكُلِّف أن يَنْفُخُ فيها الروح، وليس بنافخ»[٢].

وجه الدلالة: قال الإمام الطبري -رحمه الله-: "لا يجوز لأحد من الناس أن يستمع إلى حديث قوم يكرهون استماعه، فإن فعل ذلك فأمره إلى خالقه إن شاء غفر له وإن شاء عذبه"[٣].

والاعتداء على المحادثات الشخصية يتحقق بغض النظر عن الإفشاء أو النشر، وأيضا بأي وسيلة سواء بالطرق التقليدية، أو بالطرق التكنولوجية الحديثة، مثل أن يستعمل الإنسان جهازا يمكنه من الاستماع عن بُعد، كمن يستخدم هاتفه المحمول أو أي جهاز سلكي أو لاسلكي آخر[٤].

وبالنسبة لحرمة المراسلات الخاصة، فقد روي عن النبي ﷺ قال:"إنما يَتَجالسُ المُتَجَالِسانِ بأمانةِ اللهِ، فلا يَحِلُّ لأحدِهِما أن يُفْشِيَ على صاحبهِ ما يَكْرَهُ "[٥] كما روي أيضًا عنه ﷺ قال: "مَنِ اطلَعَ في كتابِ أخيهِ بغيرِ أمرِهِ، فكأنَّما اطلَعَ فِي النارِ"[٦].

ويدخل تحت ذلك حرمة الحياة الصحية للمريض، فجميع المراسلات والمحادثات وما يتلفظ به المريض أثناء العملية، والأمراض التي عانى أو يعاني منها وأسبابها وجميع ما يتعلق بحالته الصحية والأدوية التي يتناولها أو العلاج الذي يخضع له عنصر من عناصر الحق في الحياة الخاصة له، كل ذلك يوجب على الطبيب المعالج أو أي

---

(١) الآنُك بمد الهمزة وضم النون،هو الرصاص المذاب، انظر كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، ط/ دار ومكتبة الهلال، باب الكاف والفاء، دون سنة النشر ورقم الطبعة، ٤١٢/٥.

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط/ دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، كتاب التعبير، باب من كذب في حلمه، حديث رقم (٧٠٤٢)، ٤٢/٩.

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط/ مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، ٩/ ٥٥٥.

(٤) المسئولية الناجمة عن إساءة الهاتف المحمول، عطا الله عطية إسكندر، رسالة ماجستير، بيروت، سنة ٢٠١٣م، ص ١٤٧ وما بعدها.

(٥) المصنف لأبي بكر عبد الرازق بن همام الصنعاني،ج١١، منشورات المجلس العلمي،بيروت-لبنان،سنة ١٩٧٢م، ص٢٢، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع حديث رقم (٣٦٧٠)، والسلسلة الضعيفة حديث رقم (٥٥٦).

(٦) سبق تخريجه، ص ٩.

شخص يكون على اطلاع بتلك الحالة الصحية والأسرار ألا يبوح بها، لأنها من الأمور الخاصة التي يرغب الشخص في عدم كشفها، كما يدخل فيها أيضا حرمة الحياة المهنية للشخص فيما يمارسه من أعمال ولا يحب أن يطلع عليها أحد(١).

ثالثًا: حرمة صورة الإنسان

صورة الإنسان ترسم ملامحه المادية الجسدية، وتعكس ما يدور في خلده من أفكار وما يعتريه من انفعالات وما يخفيه من مشاعر ورغبات(٢)، ولقد جعلت الشريعة الإسلامية التجسس باستراق النظر من أخطر أنواع التجسس، حيث يستطيع المعتدي من خلاله أن يطلع على ما يدور داخل بيت غيره من خصوصيات وأسرار، لا يجوز له أن يطلع عليها إلا بإذن صاحب البيت(٣).

والنصوص الدالة على تحريم التجسس عن طريق النظر والتصوير بغير إذن كثيرة ومنها، قوله تعالى: ﴿**يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ**﴾ (٤)، وقال تعالى: ﴿ **وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى**﴾ (٥) كما أن في ذلك نشر للفاحشة وإيذاء للناس وهو منهي عنه قال تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا**﴾ (٦).

ومن الأحاديث الواردة في حرمة التصوير بغير إذن ما روي عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، أنَّ رَجُلًا اطَّلَعَ فِي جُحْرٍ فِي بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِدْرًى يَحُكُّ بِهِ رَأْسَهُ فَلَمَّا رَآهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَوْ أَعْلَمُ أَنَّكَ تَنْتَظِرُنِي لَطَعَنْتُ بِهِ فِي عَيْنَيْكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِﷺ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِذْنُ مِنْ قِبَلِ الْبَصَرِ"(٧).

(١) الجرائم الماسة بحرمة الحياة الخاصة التي تقع عبر وسائل تقنية المعلومات الحديثة، د/ عودة يوسف سلمان، كاية الرافدين الجامعة- دون سنة النشر، ص٦.
(٢) الحق في الصورة، د/ سعيد جبر، ط/ دار النهضة العربية-القاهرة،سنة ١٩٨٦م، ص١.
(٣) الجرائم الناشئة عن إساءة استعمال الهاتف المحمول ومدى المسئولية عنها، د/ عبد المنعم أحمد سلطان عيد، ص١٩٨.
(٤) سورة غافر، الآية: (١٩).
(٥) سورة طه، الآية: (١٣١).
(٦) سورة الأحزاب، الآية: (٥٨).
(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب القسامة، باب من اطلع في بيت قوم ففقئوا عينه فلا دية له، حديث رقم (٦٩٠١)، ١٧/ ٣٠٣.

وجه الدلالة: الاستئذان مشروع ومأمور به وإنما جعل لئلا يقع البصر على الحرام فلا يحل لأحد أن ينظر في جحر باب ولا غيره مما هو متعرض فيه لوقوع بصره على امرأة أجنبية(١).

يدخل فيما سبق تصوير الناس بواسطة وسائل التكنولوجيا الحديثة من الهاتف المحمول والكاميرات الحديثة وغيرها من الوسائل الرقمية المتطورة، وذلك بالاطلاع على عورات الناس وكشفها وتصوير النساء خلسة وخاصة في الأماكن العامة، واستغلال الصورة لإلحاق الضرر بالآخرين وتحريف الصورة وتزييفها وعمل المونتاج لها، ونشرها في وضع مخل بالحياء، وتلك الوسائل أشد خطورة من الاطلاع بالعين المجردة، لذلك فهو أولى بالتحريم(٢).

الفرع الثالث: مفهوم الحياة الخاصة في القانون السعودي

جاء النظام القانوني السعودي منسجما مع الشريعة الإسلامية ومطبقا له فيما يخص حرمة الحياة الخاصة بكل أنواعها وصورها حيث نصت المادة (٢٦) من النظام الأساسي للحكم على التزام الدولة بحماية حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية"

أولًا: حرمة المسكن:

أكدت المواد (٤١ ،٤٢ ،٥٦ ،٦٨) من نظام الإجراءات الجزائية على أن للأشخاص ومساكنهم ومكاتبهم ومراكبهم حرمة تجب صيانتها، وأن حرمة الشخص تحمي جسده وملابسه وماله وما معه من أمتعة، وأن حرمة المسكن تشمل كل مكان مسوّر أو محاط بأي حاجز، أو مُعدٍّ لاستعماله مأوى، وأن على رجال الضبط الجنائي عدم الدخول إلى أي مكان مسكون أو تفتيشه إلا في الأحوال المنصوص عليها نظاماً، وبأمر مسبب من النيابة العامة"

ثانيًا: حرمة المراسلات والمحادثات:

نصت المادة (٤٠) من نفس النظام على أن " المراسلات البرقية، والبريدية، والمخابرات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال، مصونة، ولا يجوز مصادرتها، أو تأخيرها، أو الاطلاع عليها، أو الاستماع إليها، إلا في الحالات التي يبينها النظام".

وأكدت المادة (٧) من نظام البريد الخاص بالمراسلات العادية والمسجلة على أن سرية مواد بعائث بريد الرسائل والطرود مصونة، ولا يجوز الاطلاع على محتوياتها إلا في الحالات التي تحددها الأنظمة النافذة.

---

(١) الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم، محمد الأمين بن عبد الله الأُرَمي العَلَوي الهَرَري الشافعي،ط/ دار المنهاج - دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م، باب الاستئذان وكيفيته وعدده، ٨٠/٢٢.

(٢) الضوابط الشرعية والقانونية لحماية حق الإنسان في اتصالاته الشخصية في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي، د/ إبراهيم كمال إبراهيم محمد ، ط/ دار الكتب القانونية-مصر، دار شتات للنشر والبرمجة-مصر،سنة ٢٠١٠م، ص٥٤.

ثالثًا: حرمة الحياة المهنية:

نصت المادة الأولى الفقرة الثانية من نظام عقوبات نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشائها الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٥ لسنة ١٤٣٢هـ على أنه" يقصد بالمعلومات السرية: ما يحصل عليه الموظف – أو ما يعرفه بحكم وظيفته – من معلومات يؤدي إفشاؤها إلى الإضرار بالأمن الوطني للدولة أو مصالحها"

كما جاء في نظام كفالة الحق في الخصوصية والحرية الشخصية الصادر ١٤٤٣هـ أن من أهم التزامات الموظف العام المحافظة على سرية المعلومات والوثائق والمستندات التي حصل عليها بمناسبة اشتغاله بالوظيفة العامة، خصوصاً أن بعض المعلومات تتعلق بالأمن الوطني للدولة ومصالحها العليا وحقوق ومصالح الأفراد"[١].

وأصدرت المملكة مرسومًا ملكيًا رقم (م/١٩) بتاريخ ٩/٢/١٤٤٣هـ لحماية البيانات الشخصية، وقد عرف نظام البيانات الشخصية في المادة الأولى بأنه كل بيان - مهما كان مصدره أو شكله- من شأنه أن يؤدي إلى معرفة الفرد على وجه التحديد، أو يجعل التعرف عليه ممكنًا بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ذلك: الاسم، ورقم الهوية الشخصية، والعناوين، وأرقام التواصل، وأرقام الرُّخص والسجلات والممتلكات الشخصية، وأرقام الحسابات البنكية والبطاقات الائتمانية، وصور الفرد الثابتة أو المتحركة، وغير ذلك من البيانات ذات الطابع الشخصي"[٢].

المطلب الثاني

أشكال التطور الرقمي وأثرها على حرمة الحياة الخاصة

سأقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، الفرع الأول: أشكال التطور الرقمي، والفرع الثاني: أثر أشكال التطور الرقمي على حرمة الحياة الخاصة، والفرع الثالث: تعامل القانون الجزائي السعودي مع أثر التطور الرقمي على الحياة الخاصة، على النحو الآتي:

الفرع الأول: أشكال التطور الرقمي

أخذ التطور الرقمي في عصرنا الحالي أشكالا متعددة لا يمكن حصرها في نطاق محدد، فهي دائما في ازدياد وتوسع نظرا للتقدم التكنولوجي الهائل والمتسارع، الذي لا يتوقف عند عصر أو مكان أو حدود معينة، والجامع بين كل تلك الأشكال هو النظام الإلكتروني أو المعلوماتي، لذا سألقي الضوء على أبرز تلك الأشكال على النحو الآتي:

(١) المملكة العربية السعودية- هيئة حقوق الإنسان، كيف تكفل أنظمة المملكة الحق في الخصوصية والحرية الشخصية، ٣٠ ربيع-أول ١٤٤٣هـ الموافق ٥ نوفمبر ٢٠٢١،
https://www.hrc.gov.sa/ar-sa/HumanRightsInSaudi/Pages/privatelife.aspx

(٢) موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/b7cfae89-828e-4994-b167-adaa00e37188/1

أولًا: الهاتف المحمول Mobil Phone

عرف الهاتف المحمول بالعديد من التعريفات لعل أبرزها أنه وسيلة اتصال لاسلكية تعمل من خلال شبكة من أبراج البث الموزعة لتغطية مساحات معينة، وترتبط فيما بينها بواسطة خطوط ثابتة وأقمار صناعية".

كما عرف بأنه "أحد أشكال أدوات الاتصال، والذي يعتمد على الاتصال اللاسلكي عن طريق شبكة من أبراج البث الموزعة ضمن مساحات معينة، ومع تطور أجهزة الهاتف الخلوي أصبحت الأجهزة أكثر من مجرد وسيلة اتصال صوتي، حيث أصبحت تستخدم كأجهزة كومبيوتر وتصفح الإنترنت، والأجهزة الجديدة يمكنها التصوير بنفس نقاء ووضوح الكاميرا الرقمية، وكذلك يمكن إرسال الرسائل القصيرة إلي أي مكان في العالم"[١].

ثانيًا: الحاسب الآليcomputer

عُرف الكمبيوتر بالعديد من التعريفات ومن أبرزها أنه جهاز إلكتروني يستقبل ويخزن البيانات ثم يعالجها بمجموعة من العمليات الحسابية والمنطقية وفقًا لسلسة من التعليمات (البرامج) المخزنة في ذاكرته ثم يخرج النتائج على وحدات الإخراج المختلفة[٢].

ويمكن تعريف جريمة الحاسوب بأنها الجريمة التي يتم ارتكابها إذا قام شخص ما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في استغلال الحاسوب أو تطبيقاته بعمل غير مشروع وضار للمصلحة العامة ومصلحة الأفراد خاصة[٣].

ثالثًا: شبكة المعلومات الدولية الإنترنت Internet

الإنترنت هو شبكة عالمية ضخمة تربط ملايين من أجهزة الحاسب الآلي بعضها مع البعض الآخر حول العالم، حيث تحتوي هذه الشبكة على الآلاف من شبكات الحاسب الآلي المحلية(LAN) والواسعة (WAN) والمنتشرة في أماكن مختلفة من العالم كالجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة والأفراد، ويطلق على هذه الشبكة مصطلح طريق المعلومات فائقة السرعة، وتعرف أحيانا بأنها أم الشبكات[٤].

---

(١) الحماية الجنائية من الجرائم المرتكبة بواسطة الهاتف النقال، د/ التوجي محمد، رسالة دكتوراة جامعة أحمد دراية أدرار،سنة ٢٠١٩م، ص١٠.

(٢) جرائم الحاسب الآلي وعقوباتها في الفقه والنظام، محسن بن سلمان الخليفة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، سنة ١٤٢٤هـ، ص٢١.

(٣) جرائم الحاسب الآلي وطرق موجهته، سليمان مصطفى أبكر، مجلة الأمن والحياة، العدد٢٤٣- شعبان ١٤٢٣هـ، ص٥٠.

(٤) المرجع السابق، ص٢٧.

وجرائم الإنترنت تعني جرائم الشبكة العالمية التي يستخدم الحاسب وشبكاته العالمية كوسيلة مساعدة لارتكاب جريمة مثل استخدامه في النصب والاحتيال وغسل الأموال وتشويه السمعة والسب(١).

الفرع الثاني: أثر أشكال التطور الرقمي على حرمة الحياة الخاصة

لبيان تلك الآثار يجب بيان الآثار الإيجابية ثم السلبية لأشكال التطور الرقمي على الحياة الخاصة على النحو الآتي:

أولًا: الآثار الإيجابية لوسائل تقنية المعلومات الحديثة على حرمة الحياة الخاصة

تبرز آثاره السائل الرقمية الحديثة الإيجابية على الحق في حرمة الحياة الخاصة، في أن من حق مستخدم وسائل الاتصال الحفاظ على سرية معلوماته، وبياناته وسرية الاتصالات التي يجريها. وحرمة الحياة الخاصة التي نتحدث عنها في عصر وسائل تقنية المعلومات الحديثة والعالم الرقمي هي ذات محتوى مغاير، ذلك أن خصوصيات الأفراد وأسرارهم ومعلوماتهم الخاصة أصبحت بداخل الأجهزة الإلكترونية وشبكات المعلومات، وقد أصبحت المعلومات اليومية تعتمد على شبكة الإنترنت بصفة شبه أساسية، إذ ظهر ما يعرف اليوم ببنوك المعلومات والتي تحتوي البيانات والمعلومات الشخصية لمستخدمي شبكة الإنترنت، وبفعل الكفاءة العالية لوسائل تقنية المعلومات الحديثة والقدرة الفائقة لها في عملية تحليل واسترجاع المعلومات اتجهت جميع الدول إلى إنشاء قواعد البيانات لتنظيم عملها، وقد اتسع استخدام هذه الوسائل في جمع وتخزين ومعالجة البيانات الشخصية لأغراض متعددة، خاصة وأن المعلومات كافة المتعلقة بجميع جوانب الحياة الخاصة يمكن جمعها وتخزينها لفترة غير محدودة، كما يمكن الرجوع إليها بمنتهى السرعة والسهولة(٢).

ثانيًا: الآثار السلبية لوسائل تقنية المعلومات الحديثة على حرمة الحياة الخاصة

قد يساء استعمال الوسائل الرقمية المتطورة، وتتحول الصورة الجميلة والغرض النبيل الذي تؤديه إلى صورة عكسية، تظهر على هيئة جرائم رقمية(Digital Crimes) التي تحتاج إلى إثبات علمي وشرعي من خلال التحليل الجنائي.

فهناك مخاطر عديدة تواجه الحق في حرمة الحياة الخاصة بالنظر لإمكانية انتهاكه عبر وسائل تقنية المعلومات الحديثة، ذلك أن سهولة عمليات التخزين والمعالجة الإلكترونية وازدياد تدفق المعلومات التي تتم عبر وسائل تقنية المعلومات الحديثة، تضعف قدرة الفرد على التحكم في تدفق المعلومات الخاصة به.

---

(١) الجريمة المرتكبة عبر الإنترنت، صغير يوسف، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة مولودي معمري-تيزي أوزو،سنة ٢٠١٣م، ص٩.

(٢) الجرائم الماسة بحرمة الحياة الخاصة التي تقع عبر وسائل تقنية المعلومات الحديثة، د/ عودة يوسف سلمان، ص٨.

كما ازدادت عمليات مراقبة الأفراد وملاحقتهم، وعمليات التعدي على خصوصياتهم من خلال الوصول إلى سجلات البيانات المخزنة، كما أن وسائل تقنية المعلومات الحديثة ساعدت على عولمة المعلومات والاتصالات عبر الحدود دون اعتبار للحدود للجغرافية والسيادة بحيث تعطى المعلومات لجهات داخلية وخارجية بل وتعطى لجهات مجهولة، وهو ما يثير إساءة استخدام البيانات خاصة في الدول التي لا توفر حماية قانونية للبيانات الشخصية أو أنها لا تستطيع توفيرها(١).

الفرع الثالث: تعامل القانون الجزائي السعودي مع أثر التطور الرقمي على الحياة الخاصة

أصدر المشرع السعودي العديد من القوانين التي تبين مدى نضجه في التعامل مع التقنية الرقمية الحديثة، وتأثيرها على الحياة الخاصة للأفراد، يظهر هذا جليا من خلال التشريعات المختلفة ومنها:

المادة ٤١ من نظام الإجراءات الجزائية"أن للرسائل البريدية والبرقية والمحادثات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، فلا يجوز الاطلاع عليها أو مراقبتها إلا بأمر مسبَّب ولمدة محددة، وفقاً لما ينص عليه هذا النظام، وأن إجراءات التحقيق نفسها والنتائج التي تسفر عنها من الأسرار التي يجب على المحققين ومعاونيهم- من كتاب وخبراء وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق أو يحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم- عدم إفشائها، ومن يخالف منهم تتعين مساءلته"

كما أكدت المادة (٩) من نظام الاتصالات سرية المكالمات الهاتفية وأن المعلومات التي يتم إرسالها أو استقبالها عن طريق شبكات الاتصال العامة مصونة، ولا يجوز الاطلاع عليها أو الاستماع إليها أو تسجيلها إلا في الحالات التي تبينها الأنظمة.

وأكدت المادة (٧) من نظام البريد الخاص بالمراسلات العادية والمسجلة على أن سرية مواد بعائث بريد الرسائل والطرود مصونة، ولا يجوز الاطلاع على محتوياتها إلا في الحالات التي تحددها الأنظمة النافذة"(٢).

كما أعطى نظام حماية البيانات الشخصية في المادة الخامسة للشخص صاحب البيانات الشخصية الحق فيما يأتي" فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في النظام، لا تجوز معالجة البيانات الشخصية أو تغيير الغرض من معالجتها إلاَّ بعد موافقة صاحبها"(٣).

---

(١) الجرائم الناشئة عن إساءة استعمال الهاتف المحمول ومدى المسئولية عنها، د/ عبد المنعم أحمد سلطان عيد، ص٩، الجرائم الماسة بحرمة الحياة الخاصة التي تقع عبر وسائل تقنية المعلومات الحديثة، د/ عودة يوسف سلمان، ص٨ وما بعدها.

(٢) المملكة العربية السعودية- هيئة حقوق الإنسان، كيف تكفل أنظمة المملكة الحق في الخصوصية والحرية الشخصية، ٣٠ ربيع-أول ١٤٤٣ الموافق ٥ نوفمبر ٢٠٢١،
https://www.hrc.gov.sa/ar-sa/HumanRightsInSaudi/Pages/privatelife.aspx .-

(٣) موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي.

المبحث الثاني

الحماية الجزائية المقررة على انتهاك حرمة الحياة الخاصة بواسطة التطور الرقمي

قرر الفقه الإسلامي ومعه القانون الجزائي السعودي عقوبات رادعة لمن تسول له نفسه بانتهاك حرمة الحياة الخاصة، التي وضع لها الإسلام سياجًا وسدًا منيعًا يحفظ على الناس خصوصياتهم، لذا سأقسم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول: العقوبات المقررة في الفقه الإسلامي لانتهاك حرمة الحياة الخاصة، والمطلب الثاني: العقوبات المقررة في القانون الجزائي السعودي لحماية حرمة الحياة الخاصة.

المطلب الأول

الحماية الجزائية المقررة في الفقه الإسلامي لانتهاك حرمة الحياة الخاصة عن طريق التطور الرقمي

سأقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، الفرع الأول: العقوبات الدنيوية لانتهاك حرمة الحياة الخاصة، والفرع الثاني: العقوبات الأخروية لانتهاك حرمة الحياة الخاصة، والفرع الثالث: القيود الشرعية الواردة على حرمة الحياة الخاصة.

الفرع الأول: العقوبات الدنيوية لانتهاك حرمة الحياة الخاصة في ظل التطور الرقمي

العقوبات الدنيوية المقررة في الإسلام ثلاثة أنواع، عقوبات حدية، وعقوبات قصاص، وعقوبات تعزيرية. فالعقوبات الحدية هي المعاقب عليها بحد مقدر من عند الله تعالى حقا له سبحانه، تحقيقا للمصلحة ودفعا للمفسدة، ولا يجوز التنازل عنها من قبل الأفراد وهي حد الزنا والقذف وشرب الخمر والسرقة والحرابة والردة[1].

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/b7cfae89-828e-4994-b167-adaa00e37188/1. -

(١) شرح فتح القدير، للإمام كمال الدين محمد عبد الواحد السيواسي ثم السكندري المعروف بابن الهمام الحنفي، المتوفى(٦٨١هـ)، الطبعة الأولى، مطبعة البابي الحلبي بمصر، ٤/ ١١٢ وما بعدها.

أما القصاص فهو يشمل الجرائم المعاقب عليها بقصاص أو دية، وهي عقوبة مقدرة حقًا للأفراد، أي يجوز لهم التنازل والتصالح بشأنها، وهي على خمسة أنواع، القتل العمد، والقتل شبه العمد، والقتل الخطأ، والجناية على ما دون النفس عمدًا، والجناية على ما دون النفس خطأ(١).

أما التعزير فهي الجرائم التي لم تشرع فيها حدود، وليس لها عقوبة محددة، وهي معاص ومنكرات وذنوب لم تشرع لها حدود، وتعني التأديب، وأمرها موكول لولي الأمر، يختار من بين عدة عقوبات حسب الجرم، وظروف المجرم، وعقوباتها متنوعة منها البدنية كالإعدام والجلد، ومنها المقيدة للحرية كالحبس والنفي، ومنها المالية كالغرامة والمصادرة، ومن الممكن أن تكون الإعلام أو الإحضار لمجلس القضاء أو الوعظ أو التوبيخ أو العزل من الوظيفة أو الهجر(٢).

بعد هذا العرض للعقوبات الدنيوية المقررة، وجب بيان موقف وسائل التقنيات الحديثة والتطور الرقمي، إذا ما ارتكبت جريمة ما عن طريقهما ماسة بالحياة الخاصة للأفراد:

في البداية نقول: إن الشريعة الإسلامية لا ترفض التقنيات الحديثة، بل تحض عليها، ولكن ترفض ما يترتب على استعمال هذه التقنيات من جرائم تلحق الأذى بالآخرين وتضر بهم،لذا سألقي الضوء على موقف الفقه الإسلامي من هذه الجرائم من حيث العقاب الذي حددته الشريعة الإسلامية.

أولًا: الجرائم الحدية التي تنتهك حرمة الحياة الخاصة عبر الوسائل الرقمية

من الجرائم التي تقع بصورة مباشرة جريمتا القذف والسرقة:

١- جريمة القذف الواقعة عبر الوسائل الرقمية

جريمة القذف فيها انتهاك لحرمة الحياة الخاصة، من انتهاك لحرمة المسكن وخصوصية الإنسان وأسراره، وترتكب للمساس بشرف الغير وسمعته، واعتباره، ويكون القذف والسب كتابيًا، أو عن طريق المطبوعات أو رسوم، عبر البريد الإلكتروني

(١) المبسوط، شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، دراسة وتحقيق: خليل محي الدين الميس، ط/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، ٢٦/ ١٠٥، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين ابن نجيم الحنفي (المتوفى٩٧٠هـ)، ط/ دار المعرفة، بيروت، ٣٣٤/٨، التلقين في الفقه المالكي، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (المتوفى : ٤٢٢هـ)، المحقق: أبو أويس محمد بو خبزة الحسني التطواني، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ١٨٤/٢، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، محمد الشربيني الخطيب، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت ١٤١٥هـ، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، ط/ دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ٣٢١/٩، الجناية على النفس وأحكامها في الفقه الإسلامي-دراسة مقارنة، د/ عبدالفتاح البرشومي، ص٢٩، دون طبعة أو تاريخ النشر.

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ)، ط/ دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ٦٤/٧، (بتصرف).

أو الصوتي، وصفحات الويب، بعبارات تمس الشرف، كما يمكن أن تقع بواسطة الصحافة المرئية، والمسموعة، والمكتوبة، أو عن طريق الإذاعة، أو عن طريق كاميرا الهاتف المحمول أو جهاز الحاسب الآلي أو أية وسيلة تقنية أخرى(١).

إذا تمت جريمة القذف عن طريق الوسائل الرقمية الحديثة وكانت مكتملة الأركان الشرعية، يطبق على القاذف حد القذف المقرر شرعًا وهو الجلد ثمانون جلدة قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (٢).

٢- جريمة السرقة الواقعة عبر الوسائل الرقمية

في عصر الشبكات أصبح من الممكن ارتكاب جريمة السرقة، عن طريق سرقة الحسابات البنكية، وتحويل الأموال من الشخص إلى حساب السارق، وأيضا سرقة المعلومات، وسرقة برمجيات الحاسب الآلي، وتقع تلك الجريمة عن طريق الحاسب الآلي أو الهاتف المحمول، أو شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، وفي ذلك اقتحام لحرمة الحياة الخاصة للإنسان، وانتهاك لحرمة مراسلاته ومعلوماته وأمواله، وعند ثبوت جريمة السرقة مكتملة الأركان بهذه الطريقة تطبق العقوبة المقررة شرعا وهي قطع يد السارق(٣) قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٤).

ثانيًا: جرائم القصاص والتعزير التي تنتهك حرمة الحياة الخاصة عبر الوسائل الرقمية

يوجد العديد من الجرائم التي تحدث على الوسائل الرقمية الحديثة، وتكون محلا لاقتحام حرمة الحياة الخاصة للأفراد وأبرز تلك الجرائم هي: جريمة التهديد، ويقصد به زرع الخوف في النفس، وجريمة انتحال الشخصية عن طريق استخدام شخصية فرد للاستفادة من ماله أو سمعته أو مكانته، ويتم ذلك عن طريق اختراق أحد المواقع للسيطرة عليه، ليقوم بتركيب برنامج خاص به هناك، وأيضا الأخطر في الموضوع وهو الترويج للدعارة والإباحية بتصوير الأشخاص دون علمهم في مواضع مخلة بالشرف

(١) الضوابط الشرعية لحماية حق الإنسان في اتصالاته الشخصية في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي، د/ إبراهيم كمال إبراهيم محمد، ط/ دار الكتب القانونية – مصر، ط/ دار شتات للنشر والبرمجيات - مصر، ٢٠١٠م، ص٢٢٥، أنواع الجرائم الإلكترونية وإجراءات مكافحتها، سورية ديش، مجلة العلوم السياسية والقانون - إحدى إصدارات المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول لسنة ٢٠١٧م، ص٢.

(٢) سورة النور، الآية: (٤).

(٣) جرائم الحاسب الآلي وعقوباتها في الفقه الإسلامي والنظام، محسن بن سليمان الظيفة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، سنة ١٤٢٤هـ، ص٤٨.

(٤) سورة المائدة، الآية: رقم (٣٨).

والسمعة أو عمل المونتاج لتلك الصور وتزييفها وتزويرها، وجريمة التشهير وتشويه السمعة حيث يقوم المجرم بنشر معلومات قد تكون سرية أو مضللة أو مغلوطة عن ضحيته، لكن في مقدمة هذه الوسائل إنشاء موقع على الشبكة يحوي المعلومات المطلوب نشرها أو إرسال هذه المعلومات عبر القوائم البريدية إلى أعداد كبيرة من المستخدمين، ويُضم لهذه الجرائم كذلك تشويه السمعة، الشائعات والأخبار الكاذبة لمحاربة الرموز السياسية والفكرية وحتى الدينية من أجل تشكيك الناس في مصداقية هؤلاء الأفراد، وقد يكون الهدف من ذلك هو الابتزاز. كما لا يخفى على أحد إمكانية استخدام الوسائل الرقمية في القتل العمد أو الخطأ مثل الطائرات المسيرة التي نسمع بها حديثاً، وعلاقة ذلك باقتحام حرمة الحياة الخاصة عن طريق اقتحام المساكن بتلك الوسائل أو المراسلات الإلكترونية واستخدامها وسيلة تمكن القاتل من تنفيذ جريمته(١).

ولقد وضع الشرع الحنيف لذلك عقوبات دنيوية رادعة قال تعالى: ﴿**وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا**﴾ (٢)، وفي شأن القتل الخطأ قال تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا**﴾ (٣)

أما جرائم التعزير فهي غير محدودة ومتنوعة فلذلك تقديرها متروك لولي الأمر يحدد لها العقاب المناسب لها.

الفرع الثاني: العقوبات الأخروية لجرائم انتهاك حرمة الحياة الخاصة عبر الوسائل الرقمية الحديثة

حظيت الشريعة الإسلامية بالعديد من العقوبات الأخروية لمن يفلت من العقاب في الدنيا فلا يستطيع أن يفلت من الواحد القهار الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، ومن العقوبات المقررة لمن يقتحم حرمة الحياة الخاصة على الناس وينتهك خصوصياتهم ومراسلاتهم وأحاديثهم للتشهير بهم أو لنشر الفاحشة في المجتمع ما جاء القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

(١) أنواع الجرائم الإلكترونية وإجراءات مكافحتها، سورية ديش، ص٢.
(٢) سورة النساء، الآية: (٩٣).
(٣) سورة النساء، الآية: (٩٢).

أولًا: القرآن الكريم

١- بينت الشريعة الإسلامية أن عقوبة إشاعة الفاحشة العذاب الأليم في الدنيا وفي الآخرة، وفي ذلك يقول سبحانه: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾ (١).

٢- إذا ما خالف الإنسان ربه تعالى وأخذ يتنصت على أحاديث الناس دون مبالاة ويطلع على عوراتهم، فإن أعضاءه سوف تسأل عنه أمام الله سبحانه وتعالى يوم القيامة عما فعلت، وفي هذا زجر كبير ووقوف مخز للمتجسس والمتنصت والمتتبع لعورات الناس قال تعالى: ﴿**وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا**﴾ (٢).

قال الإمام ابن العربي-رحمه الله-: "يُسأل عن ذلك كله، فيسأل الفؤاد عما افتكر واعتقد، والسمع والبصر عما رأى من ذلك أو سمع"(٣).

ثانيا: السنة النبوية المطهرة

١- روي عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْم لَمْ يَرَهُ: كُلِّفَ أن يَعْقِدَ بين شعيرتين، ولَنْ يفعل، وَمَنِ استمع إلى حديث قوم -وهم له كارهون- صُبَّ في أذنيه الآنُك يوم القيامة، وَمَنْ صَوَّر صُورَة عُذِّبَ، وَكُلِّف أن يَنْفُخَ فيها الروح، وليس بنافخ»(٤).

٢- عن همام بن الحارث، قال: "كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ حُذَيْفَةَ. فَمَرَّ رَجُلٌ فَقَالُوا: هَذَا يَرْفَعُ الْحَدِيثَ إِلَى السُّلْطَانِ فَقَالَ حُذَيْفَةُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :«لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَّاتٌ»(٥).

٣- روى ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: "مَن اطلَعَ في كتابِ أخيهِ بغيرِ أمرِهِ، فكأنَّما اطلَعَ فِي النارِ"(٦).

إلى غير ذلك من الأحاديث الكثير الدالة على عقاب من يقتحم وينتهك حرمات الناس وخصوصياتهم في الآخرة.

---

(١) سورة النور الآية: (١٩).
(٢) سورة الإسراء: الآية: (٣٦).
(٣) جامع البيان عن تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، المتوفى(٣١٠ هـ) ط/ المكتبة الفيصلية، ١٤/ ٨٧.
(٤) سبق تخريجه، ص١٢.
(٥) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم النميمة، حديث رقم (١٦٩)، ١٠١/١، والقتات أي النمام، وهو الشخص الذي يستمع أو ينقل الحديث بقصد الإفساد بين الناس، انظر: لسان العرب، فصل القاف، ٧٠/٢.
(٦) سبق تخريجه، ص ٩.

الفرع الثالث: القيود الشرعية الواردة على حرمة الحياة الخاصة

الأصل هو حرمة الحياة الخاصة من مراسلات ومحادثات شخصية، ولكن أوردت الشريعة الإسلامية بعض القيود والاستثناءات على ذلك، فأباحت تتبع الأحاديث أو نقلها والاطلاع على المراسلات في حالات معينة ومنها:

١- الكشف عن المنكر وإزالته

إذا كان الحديث بين اثنين ينطوي على منكر منهي عنه جاز لممثل السلطة العامة أو المحتسب التنصت على هذا الحديث للكشف عن المنكر وإزالته(١).

قال الإمام الصنعاني-رحمه الله-:" وأما لو أخبره عدل عن منكر جاز له أن يهجم ويستمع الحديث لإزالته"(٢).

٢- المحافظة على أموال الناس وصيانة حرماتهم ورعاية مصالحهم.

يجوز لممثلي السلطة العامة إذا توافرت لديهم الأدلة الكافية بوجود جماعة من الناس يتحدثون معا بغرض التدبير لأمر خطير، يشكل خطرا على مصالح الناس، حق لهم أن يراقبوا أحاديثهم ويتنصتوا عليهم(٣)، وذلك لوجود حالة الضرورة للخشية أيضا من إفشاء أسرار الدولة في حالة الحرب أو السلم، مثل الجاسوسية، أو هدم العقيدة، هنا يكون ضبط الرسائل والمحادثات والتصوير واجبا ومفروضا، فعن عبيد الله بن أبي رافع رضي الله عنه، قال: سمعت عليا رضي الله عنه، يقول: بعثني رسول الله ﷺ أنا والزبير، والمقداد بن الأسود، قال: "انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ(٤)، فإن بها ظعينة(٥)، ومعها كتاب فخذوه منها"، فانطلقنا تعادى بنا خيلنا حتى انتهينا إلى الروضة، فإذا نحن بالظعينة، فقلنا أخرجي الكتاب، فقالت: ما معي من كتاب، فقلنا: لتخرجن الكتاب أو لنلقين الثياب، فأخرجته من عقاصها(٦)، فأتينا به رسول الله ﷺ.. الحديث"(٧).

---

(١) الضوابط الشرعية والقانونية لحماية حق الإنسان في اتصالاته الشخصية في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي، د/ إبراهيم كمال إبراهيم محمد، ص٨٢.

(٢) سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، للشيخ محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني،ط/ دار الحديث، القاهرة، ١٥٩٥/٤.

(٣) الضوابط الشرعية والقانونية لحماية حق الإنسان في اتصالاته الشخصية في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي، د/ إبراهيم كمال إبراهيم محمد، ص٨٣.

(٤) روضة خاخ، موضع بين مكة والمدينة، انظر معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبدالله ياقوت الحموي، دار الكتب العلمية-بيروت،الطبعة الأولى،١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ١٠٠/٣.

(٥) الظعينة المرأة في الهودج، وسميت على حد تسمية الشيء بالمكان الذي فيه، انظر: لسان العرب، ٢٧١/١٣.

(٦) عقاصها أي ضفائرها، انظر: لسان العرب، ٥٥/٧.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير- باب الجاسوس، حديث رقم (٣٠٠٧) ٥٩/٤.

٣- رضاء صاحب الحق

الرضا الصادر من صاحب الحق في خصوصية المعلومات التي تنطوي على رسائل يرفع عنها حرمتها، بشرط أن تكون هذه الرسائل أو المحادثات خاصة بالشخص نفسه ولا تتعلق بشخص ثان، حيث لا يعتد برضاه حينئذ(١).

المطلب الثاني

الحماية الجزائية المقررة في القانون الجزائي السعودي

لحماية حرمة الحياة الخاصة

سأقسم هذا المطلب إلى فرعين: الفرع الأول: الضمانات المقررة في القانون الجزائي السعودي لحماية حرمة الحياة الخاصة، والفرع الثاني: القيود الواردة في القانون الجزائي السعودي على حرمة الحياة الخاصة.

الفرع الأول: الضمانات المقررة في القانون الجزائي السعودي لحماية حرمة الحياة الخاصة

من محاسن النظام السعودي أن أحكامه مستمدة من الشريعة الإسلامية، فقد نص قانون الإجراءات الجزائية السعودي في المادة الأولى منه على أن " تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقًا لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة، وتتقيد في إجراءات نظرها بما ورد في هذا النظام"(٢) حيث تضمن عقوبات تتعلق بحرمة المسكن والمراسلات والمحادثات على النحو الآتي:

أولًا: العقوبات المتعلقة بحرمة المسكن:

نصت المادة "٤١" من نظام الإجراءات الجزائية السعودي بالمرسوم الملكي رقم (م/٢) بتاريخ ٢٢ / ١ / ١٤٣٥على أن " للأشخاص ومساكنهم ومكاتبهم ومراكبهم حرمة تجب صيانتها، وأن حرمة الشخص تحمي جسده وملابسه وماله وما معه من أمتعة"(٣).

وقد نصت النيابة العامة في القرار رقم ٢٠٠٠ لسنة ١٤٣٥هـ، أن انتهاك حرمة المنازل بالدخول فيها بقصد الاعتداء على النفس أو العرض أو المال من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف، كما حدد النظام عقوبات رادعة وهي السجن لمدة لا تقل عن شهر ولا

---

(١) الجرائم الناشئة عن إساءة استعمال الهاتف المحمول ومدى المسئولية عنها، د/ عبد المنعم أحمد سلطان عيد، ص١٤٩.

(٢) موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/8f1b7079-a5f0-425d-b5e0-a9a700f26b2d/1

(٣) المرجع السابق.

تزيد عن سنة أو بغرامة مالية لا تقل عن ٥ آلاف ريال ولا تزيد عن ٥٠ ألف ريال أو بهما معاً وفي حال العودة تضاعف العقوبة وللمحكمة المختصة إصدار عقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية. وتعد عقوبة اقتحام المنازل إحدى جرائم الإيذاء في المملكة[١].

ثانيًا: العقوبات المقررة على انتهاك حرمة المراسلات والمحادثات

نصت المادة ٥٦ من نظام الإجراءات الجزائية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢) بتاريخ ٢٢ / ١ / ١٤٣٥على أن"للرسائل البريدية والبرقية والمحادثات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، فلا يجوز الاطلاع عليها أو مراقبتها إلا بأمر مسبَّب ولمدة محددة"

كما نصت المادة "٩" من نظام الاتصالات الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٧٤ وتاريخ ١٤٢٢/٣/٥هـ، وتمت المصادقة عليه بموجب المرسوم الملكي رقم م/١٢ وتاريخ ١٤٢٢/٣/١٢هـ، على أن " سرية المكالمات الهاتفية والمعلومات التي يتم إرسالها أو استقبالها عن طريق شبكات الاتصالات العامة مصونة، ولا يجوز الاطلاع عليها أو الاستماع إليها أو تسجيلها إلا في الحالات التي تبينها الأنظمة" وقد جرمت المادة "٣٧" من النظام نفسه أي مخالفة لهذا الحكم، وتضمنت المادة "٣٨" فقرة"٤" إيقاع عقوبة الغرامة المالية بما لا يتجاوز خمسة ملايين ريال على مرتكبها، دون الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر، ويعاقب المخالف بالعقوبة نفسها إذا لم ينته عن المخالفة. وذلك عند مخالفة أحكام المادة"٣٧" من نفس النظام.

ونصت المادة "١٧" من نظام البريد السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤ بتاريخ ٢١ / ٢ / ١٤٠٦هـ على أنه" يعاقب بغرامة لا تزيد عن (١٠٠.٠٠٠) مائة ألف ريال كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية: ...هـ - العبث بأية مادة بريدية كالإخفاء أو الإتلاف أو الكشف.و - إفشاء أية معلومات عن محتويات أية مادة بريدية ز - الإخلال بحكم المادة السابعة من هذا النظام"

(١) محمد الدوسري، عقوبة انتهاك حرمة منزل في السعودية،٢٠١٢، مدونة منشورة على الموقع الإلكتروني
https://mohamie-riyadh.com/%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83-%D8%AD%D8%B1%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%B2%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9/

ثالثًا: العقوبات المقررة لحرمة الحياة المهنية

فقد نصت المادة الثانية من نظام عقوبات نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشائها الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٥ بتاريخ ١٤٣٢/٥/٨هـ - ٢٠١١/٤/١٢. على أن" يحظر على أي موظف عام أو من في حكمه- ولو بعد انتهاء خدمته- نشر أي وثيقة سرية أو إفشاء أي معلومة سرية حصل عليها أو عرفها بحكم وظيفته وكان نشرها أو إفشاؤها لا يزالان محظوران"

كما نصت المادة الخامسة من نفس النظام على عقوبة من يخالف ذلك بالسجن مدة لا تزيد على عشرين سنة أو بغرامة لا تزيد على مليون ريال أو بهما معا(١).

كما تشددت المادة "١٧" من نظام البريد إذا ارتكب فعل من الأفعال المنصوص عليها فيها ومنها إفشاء المعلومات التي تحويها الرسائل إذا تم ارتكابها من أحد منسوبي أو متعهدي نقل البريد، فيعتبر ذلك ظرفًا خاصًا يستدعي القسوة عند تقرير العقوبة اللازمة"

كما نصت المادة"٣٥" من نظام حماية البيانات الشخصية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ٩/٢/١٤٤٣هـ على أنه"أ- كل من أفصح عن بيانات حساسة أو نشرها مخالفًا أحكام النظام: يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (سنتين) وبغرامة لا تزيد على (ثلاثة ملايين) ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ إذا كان ذلك بقصد الإضرار بصاحب البيانات أو بقصد تحقيق منفعة شخصية. ب- كل من خالف أحكام المادة (التاسعة والعشرين) من النظام: يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (سنة) وبغرامة لا تزيد على (مليون) ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين(٢).

الفرع الثاني: القيود الواردة في القانون الجزائي السعودي على حرمة الحياة الخاصة

الأصل أن الحياة الخاصة مصونة ولها حرمة كفلها النظام السعودي المستمد من الشريعة الإسلامية، ولكن الأمر ليس على إطلاقه، فهناك حالات يجوز فيها اقتحام تلك الخصوصية بضوابط معينة على النحو الآتي:

أولًا: القيود الواردة على حرمة المسكن

يجوز دخول المنزل من قبل السلطات المعنية في حالة التلبس، حيث نصت المادة "٤٤" من نظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢) بتاريخ ٢٢ / ١ / ١٤٣٥على أنه "يجوز لرجل الضبط الجنائي في حال التلبس بالجريمة أن

(١) نظام عقوبات نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشائها، المنشور على الموقع الإلكتروني
https://wipolex-res.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/sa/sa028ar.pdf

(٢) الموقع الإلكتروني لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/b7cfae89-828e-4994-b167-adaa00e37188/1

يفتش مسكن المتهم ويضبط ما فيه من الموجودات التي تفيد في كشف الحقيقة؛ إذا اتضح من أمارات قوية أنها موجودة في المسكن"

كما يجوز الدخول في حالة الضرورة وهو ما نصت عليه المادة "٤٢" من نفس القانون على أنه " يجوز دخول المسكن في حال طلب المساعدة من الداخل، أو حدوث هدم أو غرق أو حريق أو نحو ذلك، أو دخول معتدٍ أثناء مطاردته للقبض عليه" وفي حالة صدور إذن من الجهات المختصة وهو ما نصت عليه المادة ٤٢ أيضًا، وعند مقاومة صاحب المنزل للسلطات أو منعهم من الدخول يجوز لرجال الضبط اتخاذ الإجراءات اللازمة لدخول المنزل.

ثانيًا: القيود الواردة على سرية المراسلات والمحادثات

توجد حالات يجوز فيها قانونا الاطلاع على الرسائل وسماع المحادثات بينها القانون السعودي ومنها:

في حالة صدور أمر من السلطات المختصة، حيث نصت المادة"٥٧" من نظام الإجراءات الجزائي السعودي على أنه "لرئيس هيئة التحقيق والادعاء العام أن يأمر بضبط الرسائل والخطابات والمطبوعات والطرود، وله أن يأذن بمراقبة المحادثات الهاتفية وتسجيلها، متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جريمة وقعت، على أن يكون الأمر أو الإذن مسبَّبًا ومحددًا بمدة لا تزيد على عشرة أيام قابلة للتجديد وفقًا لمقتضيات التحقيق"

كما نصت المادة"٥٨" من نفس القانون على أنه "للمحقق وحده الاطلاع على الخطابات والرسائل والأوراق والأشياء الأخرى المضبوطة، وله أن يستمع إلى التسجيلات، وله - بحسب مقتضيات التحقيق - أن يأمر بضمها أو نسخ منها إلى ملف القضية أو يأمر بردها إلى من كان حائزًا لها أو مرسلة إليه"[١]

وبالنسبة لنظام البيانات الشخصية أعطى القانون الحق للجهة المختصة الحق في معالجة البيانات والاطلاع عليها في المادة العاشرة التي نصت على أنه "يجوز لجهة التحكم جمع البيانات الشخصية من غير صاحبها مباشرةً، أو مُعالجتها لغرض آخر غير الذي جمعت من أجله، وذلك في الأحوال الآتية:..إذا وافق صاحب البيانات الشخصية على ذلك، وفقاً لأحكام النظام.إذا كانت البيانات الشخصية متاحة للعموم، أو جرى جمعها من مصدر متاح للعموم"[٢].

---

(١) موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية، مجموعة الأنظمة السعودية- المجلد الخامس، أنظمة السلطة القضائية وحقوق الإنسان، نظام الإجراءات الجزائية،
ttps://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/8f1b7079-a5f0-425d-b5e0-a9a700f26b2d/1

(٢) الموقع الإلكتروني لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/b7cfae89-828e-4994-b167-adaa00e37188/1

ثالثًا: القيود الواردة على حرمة الحياة المهنية

أعطى القانون السعودي حق الاطلاع على الأسرار المهنية للموظفين القائمين على تلك الوثائق بشروط وضوابط معينة، حيث نصت المادة الثالثة والعشرون من نظام البيانات الشخصية السعودي على "قصر حق الاطلاع على البيانات الصحية- بما فيها الملفات الطبية- على أقل عدد ممكن من الموظفين أو العاملين وبالقدر اللازم فقط لتقديم الخدمات الصحية اللازمة. تقييد إجراءات وعمليات مُعالجة البيانات الصحية إلى أقل قدر ممكن من الموظفين والعاملين لتقديم الخدمات الصحية أو توفير برامج التأمين الصحي"

كما أجاز القانون السعودي تصوير البيانات والمستندات من قبل الموظفين وفق ضوابط محددة في المادة الثامنة والعشرون، حيث نصت على أنه "لا يجوز تصوير الوثائق الرسمية التي تحدد هوية صاحب البيانات الشخصية أو نسخها، إلاَّ عندما يكون ذلك تنفيذاً لأحكام نظام، أو عندما تطلب جهة عامة مختصة تصوير تلك الوثائق أو نسخها وفق ما تحدده اللوائح"

الخاتمة

تضمن النظام السعودي في قوانينه المختلفة سواء الخاصة بالبريد أو الإجراءات الجزائية أو نظام الاتصالات الحماية اللازمة لحرمة الحياة الخاصة، ونص على عدم انتهاكها أو اقتحامها إلا وفق ضابط معينة، مسترشدا في ذلك بما جاء في الشريعة الإسلامية.

وقد خرج البحث بعدة نتائج وتوصيات على النحو الآتي:

أولًا: النتائج:

١) النظام السعودي أرسى دعائم الحفاظ على حرمة الحياة الخاصة بناء على ما جاء في الشريعة الإسلامية، وما نص عليه الفقهاء وفق أرجح الأقوال، وبما يتماشى مع المصلحة المعاصرة وما يستجد من أمور.

٢) حاول النظام السعودي التوفيق بين حرمة الحياة الخاصة وما تتطلبه المصلحة من الدخول لها وفق ضوابط معينة وفي حدود ضيقة، نص عليها صراحة، ولم يتركها للظروف أو لهوى من يقومون بالتطبيق، مما يعني حرصه على مصلحة الأشخاص، ومراعاة خصوصياتهم وراحتهم

٣) وضح من خلال البحث مدى نضج المشرع السعودي، وتعامله مع مستجدات العصر، من الوسائل الرقمية الحديثة التي اقتحمت الحياة الخاصة بكل سهولة ويسر، وأصبح الاطلاع على أسرار الناس وإفشاءها وفضحها أمرا في غاية السهولة، لذا تصدى المشرع السعودي لتلك المسألة من أول وهلة، ووضع لها القوانين التي تضمن خصوصيات الناس، وعدم إفساد حياتهم بتلك الوسائل.

٤) جميع الوسائل القانونية التي وضعها النظام السعودي لمواجهة تأثير التطور الرقمي كانت رادعة ومفيدة وشاملة لكل الأنواع والمستجدات الحديثة، بما يجعل الأشخاص في اطمئنان وراحة لوجود من يسهر على أمنهم وسلامتهم.

٥) حينما عالج المشرع السعودي تأثير الوسائل الرقمية على حرمة الحياة الخاصة تعامل معها أنها جرائم بغض النظر عن وسيلة ارتكابها، فالجريمة في نظر الشرع واحدة، بغض النظر عن وسيلة ارتكابها المهم حدوث النتيجة الجرمية.

٦) تشدد القانون السعودي في حالات معينة ومنها إفشاء الأسرار من أصحاب المهن، الذين يطلعون على الوثائق والمراسلات بحكم وظيفتهم، حتى لا يكون عملهم وسيلة لابتزاز الناس، لأنهم يطلعون على تلك الأسرار بكل يسر وسهولة.

ثانيًا: التوصيات:

١)ضرورة وجود رقابة أكثر صرامة على الوسائل الرقمية الحديثة، حيث إنه بالرغم من القوانين المختلفة التي تواجه تلك المشكلة إلا أنه لوحظ وجود جرائم فيها انتهاك لحرمة الحياة الخاصة.

٢)تشكيل لجان تكنولوجية متخصصة دائمة لمراقبة مستجدات العصر من الوسائل الرقمية الحديثة، لمعرفة الحيل الجديدة لاقتحام حرمة الحياة الخاصة لدى الأفراد واستخدام ذلك في ابتزازهم، والتشهير بهم، وتتبع عوراتهم، خاصة من قبل المغرضين والمتربصين بالمسلمين، لإظهارهم في صورة مشينة، على غير الحقيقة.

٣)ضرورة التشدد أكثر في وسائل العقاب بحيث يمكن أن تصل إلى الإعدام في حالة ثبوت استخدام الوسائل الرقمية بطريقة أدت إلى القتل سواء بالانتحار خوفا من العار والفضيحة، أو القتل المباشر بالوسائل الرقمية الحديثة، كما هو واضح في البحث.

٤)اعتبار الجريمة التي ترتكب انتهاكا لحرمة الحياة الخاصة عن طريق الوسائل الرقمية، ظرفا مشددا يوجب معها التشدد في درجة العقوبة المقررة للجريمة إذا ما ارتكبت بالوسائل التقليدية.

٥)تكثيف الندوات والمؤتمرات العلمية لنشر التوعية من مخاطر وتأثير الوسائل الرقمية الخطير على حرمة الحياة الخاصة، وتبصير الناس بكيفية التعامل مع تلك الوسائل بحظر شديد يجنبهم الوقوع في براثن تلك الوسائل، ويبين لهم أوجه الاستخدام النافع والضار.

٦)جعل التوعية من مخاطر الوسائل الرقمية الحديثة على الحياة الخاصة مادة تعليمية، تدرس بالمدارس للطلاب، خاصة وأن هذا الجيل يعد أكثر تعاملًا مع تلك الوسائل، حتى يحذر من الوقوع في الخطأ وإفشاء أسرار أسرته وبيته دون أن يدري بعواقب تلك المسألة، واستغلالها من أصحاب الأغراض الدنيئة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولًا: كتب التفسير وأحكام القرآن

١)التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، ط/ الدار التونسية للنشر، تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ.

٢)جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

ثانيًا: كتب السنة والآثار وشروحهما

٣)جامع الأحاديث الصغير وزوائده والجامع الكبير للسيوطي، دار الفكر، ١٤١٤هـ ، ١٩٩٤م.

٤)سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، للشيخ محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني، طبعة دار الحديث.

٥)شرح صحيح البخاري لابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط/ مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٦)صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي،المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط/ دار طوق النجاة كتاب التعبير، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٧)صحيح مسلم ، الإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ دار إحياء التراث العربي - بيروت

٨)فيض القدير شرح الجامع الصغير، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، ط/ المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ.

٩)الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم، جمع وتأليف: محمد الأمين بن عبد الله الأُرَمي العَلَوي الهَرَري الشافعي، ط/ دار المنهاج، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

١٠)المصنف لأبي بكر عبد الرازق بن همام الصنعاني، منشورات المجلس العلمي،بيروت- لبنان،سنة ١٩٧٢م.

ثالثًا: كتب الفقه الإسلامي

١١)الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، محمد الشربيني الخطيب، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت ١٤١٥هـ.

١٢)البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين ابن نجيم الحنفي (المتوفى٩٧٠هـ)، ط/ دار المعرفة، بيروت. التلقين في الفقه المالكي، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (المتوفى : ٤٢٢هـ)، المحقق: أبو أويس محمد بو خبزة الحسني التطواني، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٣)بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٤)الجرائم الناشئة عن إساءة استعمال الهاتف المحمول ومدى المسئولية عنها، د/ عبد المنعم أحمد سلطان عيد، ط/ دار النهضة العربية-القاهرة.

١٥)الجناية على النفس وأحكامها في الفقه الإسلامي-دراسة مقارنة، د/ عبد الفتاح البرشومي، دون طبعة أو تاريخ النشر.

١٦)الجناية على النفس، د/ صالح بن عبد الله اللاحم، ط/ مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ.

١٧)الحق في الصورة، د/ سعيد جبر، دار النهضة العربية-القاهرة،سنة ١٩٨٦م.

١٨)شرح فتح القدير، للإمام كمال الدين محمد عبد الواحد السيواسي ثم السكندري المعروف بابن الهمام الحنفي، المتوفى(٦٨١هـ) ، الطبعة الأولى، مطبعة البابي الحلبي بمصر.

١٩)ضمانات حرمة الحياة الخاصة في الإسلام، د/ حسني الجندي، ط/ دار النهضة العربية-القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م.

٢٠)الضوابط الشرعية والقانونية لحماية حق الإنسان في اتصالاته الشخصية في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي، د/ إبراهيم كمال إبراهيم محمد، ط/ دار الكتب القانونية-مصر، دار شتات للنشر والبرمجة-مصر،سنة ٢٠١٠م.

٢١)المبسوط، شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، دراسة وتحقيق: خليل محي الدين الميس، ط/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٢٢)المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، ط/ دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

رابعًا: كتب اللغة والمعاجم

٢٣)الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار،الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٤)لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، ط/ دار صادر – بيروت،الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.

٢٥)معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبدالله ياقوت الحموي، دار الكتب العلمية- بيروت،الطبعة الأولى،١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

خامسًا: المراجع القانونية

٢٦)محسن بن سلمان الخليفة، جرائم الحاسب الآلي وعقوباتها في الفقه والنظام، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، سنة ١٤٢٤هـ.

سادسًا: الرسائل والبحوث العلمية

٢٧)أنواع الجرائم الإلكترونية وإجراءات مكافحتها، مجلة العلوم السياسية والقانون، سورية ديش، إحدى إصدارات المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول لسنة ٢٠١٧م.

٢٨)جرائم الحاسب الآلي وطرق موجهته، سليمان مصطفى أبكر، مجلة الأمن والحياة، العدد٢٤٣-شعبان ١٤٢٣هـ.

٢٩)الجرائم الماسة بحرمة الحياة الخاصة التي تقع عبر وسائل تقنية المعلومات الحديثة، عودة يوسف سلمان، كاية الرافدين الجامعة- دون سنة النشر.

٣٠)الجريمة المرتكبة عبر الإنترنت، صغير يوسف، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة مولودي معمري- تيزي أوزو،سنة ٢٠١٣م.

٣١)الحماية الجنائية من الجرائم المرتكبة بواسطة الهاتف النقال، التوجي محمد، رسالة دكتوراه جامعة أحمد دراية أدرار، سنة ٢٠١٩م.

٣٢)ضمانات الحق في حرمة الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة بالديانات السماوية، عقلي فضيلة، مجلة الصراط السنة الخامسة عشرة، العدد السابع والعشرون، شعبان ١٤٣٤هـ، يوليو ٢٠١٣م.

٣٣)المسئولية الناجمة عن إساءة الهاتف المحمول، عطا الله عطية إسكندر، رسالة ماجستير، بيروت، سنة ٢٠١٣م.

سابعًا: المواقع الإلكترونية والمجلات العلمية

٢٩) المملكة العربية السعودية- هيئة حقوق الإنسان، كيف تكفل أنظمة المملكة الحق في الخصوصية والحرية الشخصية، ٣٠ ربيع-أول ١٤٤٣هـ الموافق ٥ نوفمبر ٢٠٢١،
https://www.hrc.gov.sa/arsa/HumanRightsInSaudi/Pages/privatelife.aspx

٣٠) موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/b7cfae89-828e-4994-b167-adaa00e37188/1

٣١) محمد الدوسري، عقوبة انتهاك حرمة منزل في السعودية،٢٠١٢م، مدونة منشورة على الموقع الإلكتروني
https://mohamie-riyadh.com/%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83-%D8%AD%D8%B1%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%B2%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9

٣٢) نظام عقوبات نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشائها، المنشور على الموقع الإلكتروني
https://wipolex-res.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/sa/sa028ar.pdf